

"بنك القاهرة" و"صندوق سند" يعززان أواصر التعاون لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والقطاع الزراعي بمصر

قرضاً جديداً بقيمة 15 مليون دولار أمريكي لدعم تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية

القاهرة.. حصل بنك القاهرة على قرضاً جديداً بقيمة 15 مليون دولار أمريكي من صندوق سند يتم توجيهه لإقراض المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة والمتاجرين الزراعيين، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل متناهية الصغر في مصر، وتهدف تلك الشراكة الإستراتيجية إلى تعزيز قدرة البنك على الإستمرار في تقديم السيولة اللازمة لرواد الأعمال والمزارعين للتغلب على التحديات الاقتصادية الراهنة والناجمة عن انتشار فيروس كورونا.

وباعتباره شريكاً لصندوق "سند" منذ عام 2017، أثبت البنك التزامه بدعم مهمة الصندوق في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من خلال توجيه التمويل المخصص لأصحاب الأعمال في مصر.

من جانبه، قال طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: "يسعى البنك بالتعاون مع صندوق سند أحد أهم شركائنا إلى مساعدة الشركات على مواجهة التحديات الراهنة من خلال توفير السيولة اللازمة للمزارعين والمؤسسات الزراعية الصغيرة، ومؤسسات التمويل متناهية الصغر، كما يستهدف التمويل الوصول لأصحاب الدخل المنخفض، والمقيمين بالقرى، والفنانين الأكثر احتياجاً"

وتتابع فايد أن المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة والمشروعات الزراعية والمنشآت صغيرة الحجم تعد من أهم الركائز الأساسية لل الاقتصاد القومي، مشيراً إلى أن البنك يولي إهتماماً بالغاً بقطاعات الأعمال والتى تتصدر أولويات أنشطة الإقراض، حيث يطرح البنك باقة متنوعة من منتجات التمويل التي تتناسب مع طبيعة كل قطاع، بما في ذلك الإقراض لأغراض رأس المال العامل خلال مراحل الإنتاج المتنوعة، والإنفاق الرأسمالي للتوسعات والتجديدات، وتمويل المشروعات الجديدة."

وأشارت دانيالا بكمان العضو المنتدب لمجلس إدارة صندوق سند أن بنك القاهرة يعد شريكاً استراتيجياً لسند لما يقوم به من جهود لتعزيز الشمول المالي في مصر، ونحن سعداء بالتعاون مرة أخرى مع البنك لتعزيز قاعدة التمويل لرواد الأعمال المحليين والتى تعد ركيزة مهمة لتوفير الدخل وتحقيق الاستقرار للعملاء في مجتمعاتهم ومساعدتهم على تخطي الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا.

هذا وبعد بنك القاهرة من واحداً من أهم البنوك العاملة في مجال الإقراض متناهى الصغر، إنطلاقاً من الريادة التي يتمتع بها البنك في هذا المجال، حيث يمتلك البنك أكبر محفظة تمويل متناهى الصغر بين البنوك المصرية بحصة سوقية تقدر بنحو 25% بالقطاع المصرفي، كما نجح بنك القاهرة في ترسيخ ريادته في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التوسيع والنمو الملحوظ، حيث تم تحقيق نسبة نمو بنسبة 220% بـ نهاية ديسمبر 2019 بالمقارنة بدسمبر 2018، وبلغ إجمالي التسهيلات الممنوعة لعملاء تلك الشريحة مبلغ 9 مليارات جنيه مصري خلال عام 2019، بمعدل نمو قاعدة العملاء بنحو 24%.

كما بلغ إجمالي محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتاهية الصغر نحو 15.8 مليار جنيه، ويعمل البنك على مساندة تلك المشروعات عبر توفير التمويل اللازم سواء كانت للأفراد أو للشركات لتعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستدامة المالية، مع الإستمرار في تطوير خطط وإستراتيجيات العمل لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة.